Afro-Asian Journal of Scientific Research (AAJSR)
المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي
E-ISSN: 2959-6505
Volume 4, Issue 4, 2026
Page No: 168-181
Website: https://aajsr.com/index.php/aajsr/index
SJIFactor 2024: 5.028 ISI 2025: 0.915 معامل التأثير العربي (AIF) 2025: 0.76

The Sudanese Crisis Through the Lens of Fragile State Theory: Causes, Implications, and Future Scenarios (2019–2026)

Hussein Ali Ismail Al-Hasnouni[1*], Hamad Hassan Bouruik[2], Abdulaziz Abdulsalam Ali Mohamed[3]
[1,3]Department of Political Science, Faculty of Islamic Economics and Political Science, Al-Sayyid Muhammad ibn Ali al-Sanusi Islamic University, Libya
[2]Department of Political Science, Faculty of Economics, Omar AL-Mukhtar University, AL-Bayda City, Libya

الأزمة السودانية في ضوء نظرية الدولة الهشة: الأسباب والتداعيات والسيناريوهات المستقبلية خلال الفترة (2019-2026م)

حسين علي أسماعيل الحسنوني[1*]، حمد حسن أحمد بورويق[2]، عبد العزيز عبد السلام على محمد[3]
[1،3]قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد الإسلامي والعلوم السياسية، الجامعة الإسلامية "السيد محمد بن علي السنوسي"، ليبيا.
[2]قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا.

*Corresponding author: Husain.a.abdullah@ius.edu.ly

Received: August 15, 2026	Accepted: October 25, 2026	Published: November 10, 2026

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:
This study aimed to analyze the Sudanese crisis through the lens of the Fragile State Theory by examining its causes, identifying its consequences, and exploring its future scenarios during the period 2019–2026. The study adopted the descriptive-analytical approach due to its suitability for the nature of the research, describing the crisis and analyzing its developments through tracking the conflict between the Sudanese Armed Forces and the Rapid Support Forces within the framework of state fragility indicators. The findings revealed that weak state institutions, political fragmentation, and the failure of security and military sector reform were among the main factors contributing to the outbreak and escalation of the crisis. These factors also intensified the humanitarian and security repercussions and expanded their regional implications. The study concluded that a comprehensive political settlement, based on rebuilding state institutions, strengthening governance, and reforming the security and military sectors, represents the most likely scenario for achieving sustainable stability and security in Sudan.

Keywords: Fragile State-Rapid Support Forces - Sudanese Army - Forces of Freedom and Change - Regional Neighboring Countries.

الملخص:
هدفت الدراسة إلى تحليل الأزمة السودانية من مختلف جوانبها في ضوء نظرية الدولة الهشة، تفسير أسبابها، وتوضيح تداعياتها، واستشراف سيناريوهاتها المستقبلية خلال الفترة (2019–2026). واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة وتحليل تطوراتها عن طريق متابعة الصراع بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في إطار مؤشرات هشاشة الدولة. وتوصلت إلى أن ضعف مؤسسات الدولة، والانقسام السياسي، وتعثر إصلاح القطاع الأمني كانت من أبرز أسباب اندلاع الأزمة وتفاقمها، كما أسهمت في زيادة حدة التداعيات الإنسانية، والأمنية، وتأثيراتها

الإقليمية. ورجحت الدراسة أن التسوية السياسية الشاملة، القائمة على إعادة بناء مؤسسات الدولة وتعزيز الحوكمة وإصلاح القطاع العسكري والأمني، تُمثل السيناريو الأكثر قابلية لتحقيق الاستقرار والأمن المستدام في الدولة السودانية.

الكلمات المفتاحية: الدولة الهشة- قوات الدعم السريع- الجيش السوداني-قوى الحرية والتغير-دول الجوار الإقليمي.

المقدمة:

تُمثل الأزمات السياسية في الدول الهشة أحد أبرز موضوعات الدراسات السياسية المعاصرة، لما تفرزه من تداعيات محلية وإقليمية ودولية، وتُعد السودان من أبرز النماذج التي تجسد هذا النمط من الأزمات، حيث تواجه اضطرابات سياسية وأمنية عبر تاريخها الطويل منذ الاستقلال، وحتى اندلاع الصراع الراهن بين قوات الجيش وقوات الدعم السريع، ذلك إنّ الصراع بات يُشكّلُ تهديدًا ليس لأواصل السودان فحسب؛ بل للأمن الإقليمي لدول الجوار، ومع تزايد القلق الإقليمي والدولي خاصةً فيما يتعلق بقضايا مياه النيل، وخطوط نقل النفط، وشؤون اللاجئين السودانيين، والمقاتلين الأجانب، ونشاط التنظيمات الإرهابية وغيرها، ليس هذا فقط؛ فلقد قوض الصراع السوداني الخطط الدولية المدعومة التي تسعى لنقل السلطة بعد الإطاحة بنظام الانقاذ في عام 2019م؛ ناهيك عن تعطيل مشاريع التنمية الاقتصادية في السودان والدول المغلقة المجاورة التي تعتمد عليه، وبناءً عليه تسعى هذه الدراسة الي تناول الأزمة السودانية من خلال معرفة أسبابها، وتداعياتها الداخلية والاقليمية، ودور القوى الدولية فيها، بالاعتماد على توظيف نظرية الدولة الهشة كإطار تحليليًا لتفسير الأزمة.

إشكالية الدراسة:

نظرًا لتطور الأزمة السودانية والصراع الدائر على السلطة والنفوذ من قبل الجيش السوداني وقوات الدعم السريع؛ وبين القوى السياسية المتمثلة في قوى الحرية والتغيير، تبرز أهمية توظيف نظرية الدولة الهشة بوصفها إطارًا تحليليًا لتفسير الأزمة السودانية، إذ تفترض النظرية أن ضعف البنى السياسية والأمنية وتراجع احتكارها لاستخدام القوة وتآكل شرعيتها وعدم قدرتها عن أداء واجباتها الأساسية ساهم في زيادة حدة النزاعات الداخلية، وتأسيسًا على ذلك تسعى هذه الدراسة إلى تحليل الأزمة السودانية في ضوء مؤشرات الدولة الهشة، وبيان مدى مساهمة نموذج تقاسم السلطة عبر الوثيقة الدستورية، وما تخللتها من تعديلات بإدخال شركاء غير متجانسين، في النهاية إلى فشل كل الاتفاقيات المبرمة بين مختلف الأطراف، وحصول مواجهات عسكرية خلقت نوع من التعقيدات الداخلية والتداعيات الإقليمية، والتي أثّرت بدورها على أمن السودان ودول الجوار الإقليمي **وبذلك يدور التساؤل الرئيسي حول:**

- إلى أي مدى تسهم مؤشرات الدولة الهشة في تفسير أسباب الأزمة السودانية وتداعياتها، وما السيناريوهات المتوقعة في حال استمرار أو تراجع مظاهر الهشاشة خلال فترة الدراسة؟

ويطرح تحت هذا التساؤل تساؤلات أخرى:

1. ما أبرز مؤشرات الدولة الهشة التي ظهرت في السودان أثناء الأزمة؟
2. كيف أسهمت هشاشة مؤسسات الدولة السودانية في اندلاع وتفاقم النزاع المسلح بين الجيش وقوات الدعم السريع؟
3. ماهي انعكاسات الأزمة السودانية على الأمن الإقليمي في ضوء تزايد مظاهر هشاشة الدولة؟
4. ما السيناريوهات المحتملة للأزمة السودانية في ظل استمرار أو تراجع مؤشرات الدولة الهشة؟

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ساهمت زيادة مؤشرات هشاشة الدولة في السودان بصورة مباشرة في تعثر عملية الانتقال السياسي للسلطة، وتصاعد الصراع المسلح، مما أدى إلى تعميق التداعيات الداخلية والإقليمية.

أهمية الدراسة:

نظرًا لأهمية دولة السودان في كونها تُمثّلُ عمقًا استراتيجيًا عربيًا، وإنّ الصراع الدائر بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع يهدد استقرار وأمن السودان، وينعكس بدوره على دول الجوار الإقليمي، وبالتالي فإنّ الاستقرار السياسي والأمني في السودان يعتبر مكسب وهدف مهمًا للأمن الإقليمي العربي، ومن هذا المنطلق تبرز أهمية الدراسة في محاولة فهم المراحل الانتقالية السودانية وإشكالية التداول السلمي على السلطة، ومعرفة مستوى التدخلات الدولية ودورها في الصراع الدائر في السودان **وبهذا قسمت أهمية الدراسة إلى شقين:**

- **اولًا: الأهمية العلمية:** تتمثل الأهمية العلمية في توظيف نظرية الدولة الهشة إطارًا نظريًا لتفسير وتحليل الأزمة السودانية، بما يسهم في إثراء الأدبيات المتعلقة بالأزمات الداخلية. كما تسعى الدراسة إلى اختبار قدرة نظرية الدولة الهشة على تفسير تفاعل العوامل السياسية والأمنية والمؤسساتية في عملية إنتاج الأزمة وتطورها، بما يعزز توظيفها في تحليل الأزمات المماثلة.
- **ثانيًا: الأهمية العملية:** تستمد الدراسة أهميتها العملية من خلال تحليل يعتمد إلى مؤشرات الهشاشة لفهم أسباب الأزمة السودانية وتداعياتها، واستشراف سيناريوهاتها المستقبلية. ومن المتوقع أن تسهم نتائج الدراسة في دعم صناع القرار، والباحثين، ومراكز الأبحاث في صياغة حلول تستهدف الحد من مظاهر الهشاشة، وتعزيز الأمن والاستقرار، ودعم جهود بناء الدولة وتحقيق السلام في دولة السودان.

أهداف الدراسة:

1. معرفة أسباب الأزمة السودانية في ضوء مؤشرات نظرية الدولة الهشة، وبيان دور ضعف مؤسسات الدولة والانقسام السياسي، وتفسير تداعيات الأزمة السودانية على كافة الأصعدة السياسية، والأمنية، والاقتصادية، والاجتماعية، وتوضيح انعكاساتها على سيادة الدولة ووحدتها.
2. تحليل أبعاد التدخلات الإقليمية، والدولية في الأزمة السودانية، ومعرفة أثرها على مسار الصراع وتطوره.
3. استشراف السيناريوهات المتوقعة للأزمة في ضوء مؤشرات نظرية الدولة الهشة، وتحديد العوامل المؤثرة في فرص التسوية السياسية، أو استمرار الصراع.
4. تقييم نظرية الدولة الهشة في تفسير وتحليل تطورات الأزمة السودانية، وإبراز إسهامها في فهم الأزمات المعاصرة.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة لموضوع الدراسة، من خلال وصف الظاهرة محل الدراسة المتمثلة في الأزمة السودانية، وتحليل أسبابها وتداعياتها في ضوء نظرية الدولة الهشة. كما استُخدم المنهج في تفسير مؤشرات الهشاشة للدولة السودانية وتقييم السيناريوهات المستقبلية للأزمة، وصولًا إلى استخلاص النتائج والتوصيات.

قسمت الدراسة إلى خمسة محاور وهي كالتالي:

- **المحور الأول:** الإطار النظري للدراسة.
- **المحور الثاني:** الصيغة المبدئية للانتقال السياسي في السودان.
- **المحور الثالث:** الوثيقة الدستورية وإشكالية إدارة المرحلة الانتقالية.
- **المحور الرابع:** الأهمية الجيوسياسية للسودان بالنسبة للأطراف الدولية.
- **المحور الخامس:** تداعيات الأزمة السودانية على دول الجوار الإقليمي.

المحور الأول- الإطار النظري للدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على نظرية الدولة الهشة بوصفها إطارًا نظريًا لمحاولة تفسير أسباب الأزمة السودانية وتداعياتها، وذلك بما تقدمه من أدوات تحليلية لفهم ضعف مؤسسات الدولة، وتنوع مراكز القوة، ونزايد التدخلات الخارجية.

بدأ التركيز على مفهوم الدولة الفاشلة منذ ثمانينيّات القرن الماضي، إلّا أنّ الترويج السياسي لها بدأ في أوائل التسعينيّات في خطاب المندوبة الأميركية في الأمم المتحدة، في سياق حشد الجهود الدولية لمساعدة دولة الصومال. واستخدم المصطلح بعد ذلك على يد كلّ من جيرالد هيلز، وستيفن راتنر، في دراسة نُشرت لهما في مجلة السياسة الخارجية Foreign Polic، عام 1993م، ثمّ الدراسة التي أعدّها ويليام زارتمان عن الدولة المنهارة في1995م. ولكن لم تحظ مخاطر الدول الفاشلة على السلم والأمن الدوليين بالاهتمام الكافي من قبل دول العالم، إلّا في بداية القرن الحالي. وبهذا، كانت أميركا من أوائل الدول التي اهتمّت بهذا المصطلح أكاديميًا، ثم سياسيًا وأمنيًا وتنمويًا، مما كان له الأثر البالغ في بلورة مصطلح الدولة الهشة إلى الشكل الذي وصل إليه الآن **(محمود، 2017).**

تقاس قوة الدول بما تقدمه لمواطنيها من خدمات تجعل حياتهم آمنة ومستقرة، إضافة إلى عناصر أخرى تتعلق بالمحافظة على السيادة، وامتلاك أسباب القوة العسكرية، والاقتصادية والتماسك الاجتماعي، مع توفر شرعية سياسية لا يستقيم النظام إلا بها، ومتى ما عجزت الدولة عن ذلك اصبحت عرضة للانهيار، ولأن الدولة بمفهومها المعاصر ظلت مضمارًا للنقاشات والمراجعات بهدف الوصول إلى تعريفات نموذجية للدولة القوية والضعيفة، والفاشلة وغيرها من التعريفات التي ترتكز على محددات أو مؤشرات في حال تطبيقها على دولة ما يتضح للمتابع قوة تلك الدولة أو ضعفها، لذلك استقر الدارسون في الفترة الأخيرة على مصطلح الدولة الهشة الذي استخدمه صندوق السلام العالمي بشكل رسمي عام 2014م في تقريره السنوي الذي يصدره بالتعاون مع مجلة السياسة الخارجية الأمريكية، بعد أن ظل لسنوات يستخدم مصطلح الدول الفاشلة في تقاريره السابقة التي بدأها في العام 2005**(باخربيه، 2020).**

تعريف الدولة الهشة:

يُعد مفهوم الدولة الهشة من المفاهيم التي يُصعب وجود إجماع على وجود تعريف شامل جامع لها، **لذا فإن لدينا عددًا من التعريفات سنذكر منها:**

- **يعرفها (Robert I. Rotberg):** أي الدولة الهشة بأنها الدولة التي تعجز عن أداء وظائفها الأساسية تجاه سكانها، وعلى رأسها توفير الأمن، وسيادة القانون، والخدمات الاساسية، وتفقد تدريجيًا احتكارها المشروع لاستخدام القوة. **(Rotberg،2003)**
- **كما وتعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD):** بأنها الدولة التي لديها قدرة محدودة على أداء وظائفها العامة في الحكم وفي إدارة شؤونها، كما لا تمتلك القدرة على بناء علاقات بناءة داخل مجتمعها، وتكون أكثر عرضة للمخاطر والأزمات داخل حدودها وخارجها **(OECD،2008).**
- **ويستخدم البنك الدولي (World Bank)** مفهوم الهشاشة للدلالة على الأوضاع التي تتسم بضعف مؤسسات الدولة، وارتفاع مستويات العنف، وانخفاض القدرة على تقديم الخدمات العامة، وضعف المشروعية السياسية، بما يحد من قدرة الحكومة على تحقيق الأمن وتقديم الخدمات **(World Bank،2020).**

- **ويعرفها ستيوارت باتريك (Stewart Patrick):** بأنها الدولة التي تعاني ضعفًا مؤسسيًا يمنعها من السيطرة على كامل ترابها أو تقديم الأمن والخدمات، الأمر الذي يجعلها عرضة للتصدعات الداخلية والتدخلات الخارجية **(Patrick،2011).**

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن القول بأن مصطلح الدولة الهشة يشير إلى الدولة التي تعاني ضعف متواصل في عدم قدرة مؤسساتها على ممارسة وظائفها العامة بشكل طبيعي بما يشمل عدم سيطرتها على كامل إقليمها، وغياب سيادة القانون، والاحتكار المشروع للقوة، وقصورها عن تقديم الخدمات الأساسية، مع وجود صراع حول من يمتلك الشرعية السياسية، مما ينتج عنه عدم قدرة الحكومة على الاستجابة لمتطلبات سكانها الأساسية، واتساع فجوة عدم الثقة بين السلطة والشعب، مما يجعلها عرضة للنزاعات الداخلية، والتدخلات الخارجية، مما قد يقودها في حال استمرارها على هذا الوضع إلى الفشل أو الانهيار التام، وتكون عرضة للتقسيم والتفتت، إذا لم تعالج أسباب الضعف والهشاشة على مستوى البنى المؤسساتية.

مؤشرات الدولة الهشة:

تُقاس هشاشة الدولة من خلال مجموعة من المؤشرات الرئيسة التي تعكس قدرتها على أداء وظائفها الأساسية، **ويمكن تصنيفها إلى ثلاثة محاور رئيسة:**

1. **المؤشرات الاقتصادية:** وتشمل تدني الاقتصاد، وانتشار الفقر والبطالة، وضعف النمو وانهيار التنمية، واختلال توزيع الثروة، واتساع الفجوة والفوارق المعيشية بين المناطق والفئات الاجتماعية.
2. **المؤشرات السياسية:** وتتمثل في تراجع شرعية الحكومة، وضعف المؤسسات وانقسامها، وانخفاض كفاءة الخدمات العامة، وانتهاكات حقوق الإنسان، وغياب سيادة القانون، وارتفاع مستويات الفساد وعدم الاستقرار السياسي والأمني.
3. **المؤشرات الاجتماعية:** وتشمل الضغوط الديموغرافية، والنزوح في الداخل واللجوء السياسي، وتفاقم الأزمات المجتمعية، إضافة إلى التدخلات الخارجية التي تؤثر في استقرار الدولة وفي عدم قدرتها على إدارة شؤونها داخل إقليمها **(باخربيه، 2020).**

ويمكن الإشارة إلى عدد من الأسباب التي تؤدي إلى فشل الدولة والتي أبرزها الصراعات الاثنية والدينية والطائفية التي تحدث انقسامات عميقة في المجتمع وتضعف قدرة الدولة على الوحدة والتماسك **(دقاش، 2024، ص36).**

مبررات اختيار نظرية الدولة الهشة:

استندت هذه الدراسة على نظرية الدولة الهشة بوصفها الإطار النظري الذي سنحاول من خلاله تفسير الأزمة السودانية، لما قد توفره من أدوات تحليلية من الممكن أن تساهم فهم طبيعة هذه الأزمة كون السودان يواجه ضعفًا على كافة الأصعدة. ولا تقتصر النظرية على تفسير مظاهر انهيار العملية السياسية، بل تمتد إلى تحليل الأسباب البنيوية المؤدية إلى تراجع قدرة الدولة على ممارسة وظائفها العامة، وفي مقدمتها احتكار استخدام القوة، وبسط السيادة، وتقديم الخدمات الاساسية.

وتبرز ملاءمة هذه النظرية للحالة السودانية في ضوء ما شهدته الدولة من تصاعد للنزاع المسلح بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع بعد انهيار العملية السياسية، وما ترتب على ذلك من تآكل للبنى السياسية، وتراجع قدرة الدولة على فرض الأمن والاستقرار، واتساع رقعة النزوح واللجوء، وتفاقم الأزمة الإنسانية والاقتصادية. وتمثل هذه المعطيات مؤشرات تنطبق على أدبيات الدولة الهشة، الأمر الذي من الممكن أن يجعل النظرية إطارًا تحليليًا مناسبًا لفهم أسباب الأزمة وتداعياتها، فضلًا عن استشراف السيناريوهات المحتملة.

وعليه، فإن اعتماد نظرية الدولة الهشة في هذه الدراسة لا يهدف إلى تصنيف السودان بوصفه دولة هشة فحسب، وإنما إلى توظيف مفاهيمها ومؤشراتها في تحليل ديناميكيات الأزمة السودانية، والكشف عن العلاقة بين ضعف مؤسسات الدولة واستمرار الصراع، بما يسهم في تقديم تفسير علمي متماسك لمختلف أبعاد الأزمة.

المحور الثاني: الصيغة المبدئية للانتقال السياسي في السودان:

"على مستوى التركيبة الديمغرافية دائمًا ما يُوصف السودان حتى قبل انفصال الجنوب بأنه صورة مصغرة لإفريقيا، بحكم التنوع السكاني والتعدد الاثني والديني والثقافي واللغوي، حيث يوجد نحو (56) جماعة أثنية، ونحو (115) لغة ولهجة تخاطب، فضلاً عن التنوع المناخي والنباتي والاقتصادي، هذا التنوع فرض عديد التحديات والإشكاليات أمام قضية الاندماج الوطني والاستقرار السياسي **(إمبابي، 2023)**".

في الواقع لا يُعد هذا التنوع سببًا مباشر للهشاشة، وإنما تتحول هذه الخصائص مصدرًا للصراع عندما تعجز الدولة عن إدارتها بصورة عادلة، "ويُظهر الواقع أن السودان أخفق في بناء هوية وطنية جامعة، وفي تحقيق توزيع متساوي للسلطة والثروة، أدى إلى تصاعد الانقسامات داخل المجتمع وهو ما يمثل أحد المؤشرات الرئيسية لنظرية هشاشة الدولة، فمنذ استقلاله عن مصر في أول كانون الثاني/ يناير عام 1956م حتى الوقت الراهن واجه السودان أزمة ثلاثية الأبعاد، فهناك بُعد يتعلّق بالصراع التاريخي المحتدم بين الجيش السوداني من ناحية، وكل مكوّنات المجتمع المدني، وأحزابه السياسية من ناحية أخرى. ومن المعروف أنّ الحياة السياسية في السودان تتسم بصراع مرير بين الطرفين، جسّدته سلسلة من الانقلابات العسكرية التي تفضي بدورها إلى ثورات شعبية تطيح بها، وتسعى من دون جدوى إلى إقامة حكم مدني دائم. ففي عام 1958م وقع انقلاب عسكري قاده عبود الذي تمكّن من حكم البلاد لمدة 7 سنوات قبل أن تطيح به ثورة شعبية اندلعت عام 1964م، وفي عام 1968م وقع انقلاب آخر قاده النميري الذي تمكّن من حكم البلاد لمدة 16 عامًا قبل أن تطيح به ثورة شعبية اندلعت في أبريل عام 1985م، وفي عام 1989م، وقع انقلاب ثالث قاده البشير الذي تمكّن من حكم

البلاد لمدة 30 عامًا قبل أن تطيح به ثورة شعبية اندلعت في 2019م. أما البُعد الثاني يتعلّق بالصراع المحتدم داخل مؤسسات المجتمع المدني السوداني نفسه، فرغم ما يتمتع به الشعب السوداني من حيوية ومن وعي سياسي كبير، إلّا أنّ النخب السياسية السودانية عجزت دومًا عن التوافق فيما بينها على صيغة لإدارة الدولة والمجتمع بطريقة تسمح بتحييد دور الجيش وبناء دولة مدنية حديثة، ويعود ذلك لأسباب كثيرة، ربما يكون أهمها التنوّع العرقي والديني والطائفي والقبلي الذي يتسم به المجتمع السوداني.

هناك بُعد ثالث يتعلّق بطبيعة المؤسسة العسكرية السودانية نفسها وميلها الغريزي للتدخّل في الشأن السياسي، والذي شكّل عقبة حالت دون تحوّل الجيش السوداني إلى جيش مهني محترف.

إضافة إلى دخوله طرفًا في لعبة الصراع على الثروة، من خلال مشاركته المتنامية في الأنشطة الاقتصادية المتنوّعة، ما ساعد على ظهور مصالح ذاتية تدفع نحو انخراطه بشكل دائم في العمل السياسي **(نافعة 2023)".**

وتفسر نظرية الدولة الهشة الانقلابات المتكررة في السودان بوصفها انعكاسًا لضعف مؤسسات الدولة المدنية، وعدم استمرار قواعد التداول السلمي على السلطة، وبقاء الجيش الفاعل الأكثر قدرة على ملء فراغ السلطة، ويعتبر هذا النمط أحد المؤشرات الرئيسية لنموذج الدولة الهشة، والمتمثل في ضعف البنى السياسية وعجزها عن إدارة التداول السلمي على السلطة وفق قواعد قانونية واضحة.

فرضت طريقة وتوقيت إسقاط النظام بعد رئاسته للسودان لثلاثة عقود، اشتراك مجموعة من الفاعلين غير المتجانسين في إدارة البلاد في مرحلة انتقالية غير واضحة المعالم، كانت في بداياتها مثالاً لتقاسم السلطة الشامل الذي استهدف دمج أكبر عدد من الفاعلين في بنية مؤسسات الحكم الانتقالي، من خلال شراكة تجمع الجيش، وقوى إعلان الحرية والتغيير، وعدد كبير من الحركات والفصائل المسلحة، وقد تمّ تأسيس هذا النمط الموسع عبر مرحلتين؛ تمت الأولى في أغسطس من عام 2019م بتوقيع الوثيقة الدستورية بين المجلس العسكري وقوى إعلان الحرية والتغيير، بينما اكتملت الثانية في أكتوبر 2020م بتوقيع اتفاق جوبا للسلام بين حكومة السودان الانتقالية وعدد من الفصائل المسلحة، لكن الأزمة الممتدة التي قادت لقرارات الخامس والعشرين من أكتوبر 2021م هددت بقاء نموذج تقاسم السلطة الشامل. فمن ناحية تضمنت هذه القرارات حل مجلسي الوزراء والسيادة والدعوة لتشكيل حكومة من التكنوقراط، ومن ناحية أخرى أقرت هذه القرارات استمرار الوثيقة الدستورية واتفاق جوبا كمرجعيات رئيسية.

كان التعويل على أنّ نموذج تقاسم السلطة الشامل يعطي فرصًا كبيرة لإنجاح الانتقال السياسي المعقد في السودان، من خلال إنهائه عدد من الصراعات الممتدة، خاصةً في غرب البلاد وجنوبها، وإسهامه في بناء توافق عام بشأن إجراءات المرحلة الانتقالية، والحد من فرص وعودة نظام الإنقاذ، لكن إطالة أمد المرحلة الانتقالية، وإكساب إجراءات الانتقال السياسي المزيد من التعقيد، وعدم شمولية التوافقات بين الفاعلين السياسيين **(محمد، 2022، ص522)** سرعت بدورها من تفجر الأزمة التي لم تكن مفاجِئة على الإطلاق، فقد كانت مقروءة من جانب الجميع: القوى السياسية السودانية، والمجتمع الدولي، ومعظم الخبراء والمراقبين، وتبدو مقدمات هذه الأزمة قد تبلورت على مرحلتين: الأولى، ترتبط بمحددات العلاقة بين الأطراف السياسية، وهي الوثيقة الدستورية التي تمّ التوقيع عليها في أغسطس 2019م، والثانية تتعلق بإدارة التفاعلات بين الأطراف السياسية نفسها. وخلال هذه المراحل، ثمة أسباب مباشرة لارتباك المشهد السياسي السوداني بعد نجاح الثورة السودانية في إنهاء حكم عمر البشير **(الطويل، 2023).**

وفقًا لنظرية الدولة الهشة، فأن عدم نجاح النخب السياسية في بناء توافقات بشأن المرحلة الانتقالية يمثل مؤشرًا واضحًا وجليًا على ضعف المؤسسات السياسية، وعدم قدرة النخب السياسية في أنتاج تسوية سياسية تمثل ارضية لأي انتقال سياسي قادم.

وشهدت بداية الثورة السودانية إعلان المجلس العسكري برئاسة البرهان الغاء حضر التجوال وإطلاق سراح جميع المعتقلين، وإنّ الفترة الانتقالية ستكون مدتها عامين وبعدها يتم تشكيل مجلس عسكري وحكومة مدنية، في المقابل طالبت المعارضة السودانية بحل المجلس العسكري وتكوين مجلس مدني جديد يتكون من مدنيين وعسكريين بعدد محدود؛ وتشكيل حكومة مدنية انتقالية، ولهذا فقد توترت العلاقات بين المجلس العسكري الانتقالي وبين قوى المعارضة المدنية، وقد خرج العديد من السودانيين بتظاهرات واعتصامات تطالب بتسليم السلطة إلى المدنيين، وقامت قوات من الجيش السوداني بفض الاعتصام بالقوة، وقد نتج عن هذه العملية مقتل العديد من المعتصمين المعارضين للمجلس العسكري السوداني، كانت لهذه الحادثة تأثيرًا على خطة الوساطة الأفريقية التي كان قد أعلن عنها رئيس الوزراء الأثيوبي للتوسط بين الطرفين، وكانت الخطة الأثيوبية تتضمن أنّ مجلس السيادة يتكون من ثمانية مدنيين وسبعة عسكريين على أن يترأس المجلس في الفترة الأولى الانتقالية شخصية عسكرية، وفي الفترة الثانية الانتقالية شخصية مدنية، وقد وصل رئيس الوزراء الأثيوبي أبي أحمد إلى السودان، وأجرى محادثات مع قادة المجلس العسكري الانتقالي وقادة قوى الحرية والتغيير في زيارة رسمية استمرت ليوم واحد فقط، وفي 2019م، أعلن الرئيس الأثيوبي، التوصل لاتفاق نهائي بين المجلس العسكري الانتقالي وقوى الحرية والتغيير، وإنّ الطرفين اتفقا اتفاقًا كاملًا على الوثيقة الدستورية **(الحبيطي، 2020، ص621).**

تشير نظرية الدولة الهشة أن الاحتكار الشرعي للقوة يمثل أحد مرتكزات الدولة المستقرة، ويعتبر مؤشر تدخل المؤسسة العسكرية في الشأن السياسي والاقتصادي دليل على أضعاف مبدأ حيادية المؤسسات، وخلق مراكز قوة موازية لمؤسسات الحكم المدني التي من المفترض أن تمتلك الاحتكار الشرعي للقوة، وهذا الواقع أبرز مؤشرات هشاشة الدولة، أذ تصبح المؤسسة العسكرية طرفًا في العملية السياسية بدلًا من أن تكون ضامنة للقانون والدستور.

قام الاتفاق على إقرار فترة انتقالية يقوم الحكم فيها من خلال ثلاث مؤسسات انتقالية، هي: المجلس السيادي، ومجلس الوزراء، والمجلس التشريعي، والتي يشهد كل منها تقاسمًا لشغل المناصب أو اختيار شاغليها بين المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير، وتنحاز الوثيقة الدستورية في توزيعها للاختصاصات بين هذه المؤسسات إلى مجلس الوزراء الانتقالي في ترتيب يشابه ذلك المعمول به في النظم البرلمانية، ويُعد المجلس السيادي رأس الدولة ورمز وحدتها، ويتشكل من أحد عشر عضو؛ منهم خمسة أعضاء من المجلس العسكري الانتقالي، ويمثلُ الخمسة الآخرون قوى الحرية والتغيير، بجانب عضو مدني يتم اختياره بالتوافق بين الجانبين. أما مجلس الوزراء؛ فيتكون من رئيس الوزراء تختاره قوى الحرية والتغيير، والذي يتولى تشكيل حكومة لا يتجاوز عدد وزرائها العشرين وزيرًا، من خلال اختيار اسم من الأسماء الثلاثة التي تقترحها قوى الحرية والتغيير في كل منصب وزاري وزير، باستثناء وزيري الدفاع والداخلية اللذين سيختارهما أعضاء العسكريين في المجلس السيادي، وفيما يتعلق بالمجلس التشريعي، فقد تمّ التوافق على أن يضم عددًا ممثلين لكافة المكونات السياسية والمجتمعية في السودان؛ وعدده لا يتجاوز الثلاثمائة عضو، وتختار الحرية والتغيير 67% من أسماء هؤلاء الأعضاء من داخل الاحزاب والحركات الموقعة على إعلان الحرية والتغيير، مقابل 33% من المقاعد للقوى السياسية من خارج الحرية والتغيير يتولى الأعضاء العسكريون في المجلس السيادي الحق في اختيارهم **(الوثيقة الدستورية للمرحلة الانتقالية، 2019).**

بوجه عام، يظهر مسار الانتقال السياسي توافقًا مع مؤشرات الدولة الهشة، فقد برز مؤشر ضعف الشرعية، وهشاشة المؤسسات الدستورية، وتكرار تدخل الجيش في السلطة، والانقسام بين النخب السياسية، وازدياد النزاعات المسلحة، وضعف احتكار الدولة للعنف، مع تعثر بناء مؤسسات قادرة على تحقيق الانتقال السياسي، وتأسيسًا على ماسبق يمكن القول بأن الأزمة السودانية لايمكن فهمها باعتبارها أزمة انتقال سياسي فقط، بل بوصفها انعكاسًا لبنية دولة هشة من الأساس، الأمر الذي يبين تعثر كل المحاولات المعنية بالانتقال السياسي خلال المرحل السابقة.

المحور الثالث- الوثيقة الدستورية وإشكالية إدارة المرحلة الانتقالية:

بعد بلورة الاتفاق السياسي المبدئي بين المجلس العسكري برئاسة الفريق أول عبدالفتاح البرهان وقوى الحرية والتغيير التي تكونت من الأحزاب السودانية والنقابات المهنية، والتي مثلها تجمع المهنيين، وذلك في أعقاب إسقاط النظام السياسي في السودان، حيث تمّ الاتفاق على تكوين مجلس سيادي مشترك يملك صلاحيات رئيس الجمهورية، ويقود فترة انتقالية لمدة ثلاث سنوات يتم إجراء بعدها انتخابات عامة، بين أطراف المعادلة السياسية السودانية، كما نصّت الوثيقة الدستورية التي تمّ التوقيع عليها في أغسطس 2019م من إعطاء المدنيين حق رئاسة المجلس السيادي؛ ولكن بعد عامين من تولي المكون العسكري هذه القيادة. ويمكن القول إنّ هذه الوثيقة اتسمت بالهشاشة ولم تكن محددًا حاسمًا لتنظيم العلاقة بين الأطراف، **وأول أسباب هذه الهشاشة أنه قد تمّ اختراقها متأثرة بعاملين:**

- **العامل الأول:** والمتمثل في ضغوط قوى الهامش والحركات المسلحة وخروجها عن الاتفاقات السياسية التي نصّت عليها الوثيقة الدستورية لتحقيق السلام، حيث أسفر اتفاق جوبا للسلام الموقع في أكتوبر 2020م بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة على تجاوز فترة الثلاث سنوات للفترة الانتقالية لتمتد إلى أربعة سنوات، وتمّ توسيع المجلس السيادي، وتشكيل مجالس جديدة كشركاء الفترة الانتقالية لتستوعب النخب السياسية من الهامش المتصالحة مع المركز، والنتيجة المباشرة لامتداد الفترة الانتقالية لمدة عام هو حدوث أزمة بشأن بند موعد تسليم رئاسة المجلس الرئاسي للمكون المدني: طبقًا للترتيب الأول في نوفمبر 2021م أم يونيو 2022م بسبب تمديد الفترة الانتقالية **(محمد، 2022، ص 530).** اضافة إلى أنّ اتفاقية جوبة لم تحقق السلام الشامل، فهناك حركتان من أبرز الحركات المسلحة في السودان لم توقع على هذا الاتفاق، وهما: حركة تحرير السودان والحركة الشعبية. **(إمبابي، 2023)** ومع حرص الحكومة السودانية على إتمام ملف السلام في أقرب فرصة، باتت الحركات المسلحة التي قبلت التفاوض أكثر تشددًا في مطالبها السياسية والأمنية على النحو الذي يضمن لها أن تصبح شريكًا رئيسيًا في الحكم، وهو ما كان سببًا في تعديل العديد من البنود الرئيسية في الوثيقة الدستورية، لتصبح أكثر قدرة على استيعاب هذه الفصائل في بنية مؤسسات الحكم الانتقالي **(الطويل، 2020، ص35-37).**
- **العامل الثاني:** ويُمثلُ في عدم الوفاء بمتطلبات الوثيقة الدستورية، خصوصًا فيما يتعلق باستكمال هياكل الفترة الانتقالية من مجلس تشريعي ومحكمة دستورية، وبالتالي لم تعد الوثيقة الدستورية محددًا صلبًا يتم الاحتكام إليه من الأطراف، حيث تمّ تبادل الاتهامات بين المكونين المدني والعسكري بشأن مسئولية كل طرف عن تعطيل بلورة وتدشين هياكل الفترة الانتقالية **(الطويل، 2023).**

تعكس هشاشة الوثيقة الدستورية أحد أبرز مؤشرات الدولة الهشة، إذ إن ضعف الاتفاق السياسي بين الفاعلين السياسيين، والتعديلات المتكررة للمواد الدستورية عكست محدودية قدرة المؤسسات على فرض قواعد مستقرة لإدارة المرحلة الانتقالية، وهو ما أدى إلى تآكل الشرعية المؤسساتية وبروز الانسداد السياسي.

تطورات الأزمة والأسباب التي أدت إلى تفجرها:

اتسمت خريطة القوى السياسية بشكل كبير من التعقيد والتشابك، ويمكن رصد أربعة لاعبين رئيسيين في إدارة المرحلة الانتقالية وهم: الجيش، والحكومة المدنية بقيادة عبد الله حمدوك كممثل عن القوى المدنية، بالإضافة إلى لاعب آخر تمّت

أضافته لاحقًا من خلال اتفاق السلام الذي وقعته الحكومة الانتقالية مع تنظيمات الجبهة الثورية في بداية أكتوبر 2020م، والتي تضم (14) حركة مسلحة.

ونتيجة لكل ذلك نشأة تحالفات غير تقليدية تجاوز خطوط الانقسام المعتادة في السياسة السودانية، سواءً في المرحلة الانتقالية أو ما بعدها، وفي ظل التغيرات المتسارعة التي تشهدها السياسة السودانية حتى اللحظة الراهنة، يمكن رصد أبرز ملامح خريطة اللاعبين في السودان **(محمد، 530).**

- **أولاً: المكون العسكري:** وهو الطرف الأول والأهم في المعادلة، وينقسم المكون العسكري في مجلس السيادة، إلى شقين؛ الأول: هو الجيش السوداني بقيادة الفريق أول عبدالفتاح البرهان، والثاني: هو قوات الدعم السريع بقيادة الفريق أول محمد حمدان دقلو "حميدتي"، الذي ينتمي إلى القبائل العربية في دارفور وقاد ما يسمى "ميلشيا الجنجويد" كقوة مقاتلة أستخدمها الرئيس السابق عمر البشير لإخماد التمرد في إقليم دارفور، ثم لحماية الحدود ومواجهة الهجرة غير الشرعية و التهريب، وفي 2017م تمّ إقرار قانون يمنح قوات الدعم السريع صفة قوة أمن مستقلة شرعية.
- **ثانيًا: قوى الحرية والتغيير:** في أعقاب الانتفاضة التي قامت على النظام السياسي في السودان، وقعت 89 حركة وحزبًا سياسيًا ومنظمات مجتمع مدني على ميثاق "تجمع الحرية والتغيير"، في يناير 2019م، وكان أبرز مكوناته الناشطة من المهنيين السودانيين إضافة إلى قطاعات أخرى **(الشافعي 2022).** وتقول ديباجة تأسيس التجمع: أنه جسم تحالفي مهني مستقل، تكون في أكتوبر 2016م، بكتابة أول ميثاق للمهنيين بين ثلاث مكونات؛ وهي لجنة أطباء السودان المركزية وشبكة الصحفيين والتحالف الديمقراطي للمحامين وتجمع اساتذة الجامعات، وغيرها من النقابات والروابط الأخرى الذي أنظمت تباعًا **(أبوشوك، 2021، ص92)**، وتعتبر قوى إعلان الحرية والتغيير هي الشريك المدني مع المكون العسكري في اتفاق تقاسم السلطة، وبعد بداية المرحلة الانتقالية في يونيو 2020م ومع زيادة الانقسامات والانشقاقات داخل الحرية والتغيير، انقسمت الأخيرة إلى شقين: وتمثل الشق الأول في الحرية والتغيير "المجلس المركزي "، وهو التحالف الحاكم إبان حكومة حمدوك، ويضم أحزاب: التجمع الاتحادي والأمة القومي والبعث العربي والمؤتمر السوداني، والشق الثاني يمثل الحرية والتغيير" التوافق الوطني"، وهو تحالف يضم حركة العدل والمساواة، والتحالف السوداني للعدالة الاجتماعية، وحركة جيش تحرير السودان، فضلًا عن حركات أخرى وقعت على اتفاق سلام جوبا، ويعتبر هذا التحالف مقربًا من قيادات الجيش السوداني **(الشافعي، 2022).**

دخل السودان في أزمة سياسية منذ 25 أكتوبر 2021م؛ إثر قرارات قائد الجيش الفريق عبدالفتاح البرهان إنهاء الشراكة مع تحالف الحرية والتغيير (الائتلاف الحاكم)، وتجميد كل بنود الوثيقة الدستورية لعام 2019م ذات الصلة بالشراكة بين العسكريين والمدنيين، وإعلان حالة الطوارئ، ووضع وزراء ومسؤولين قيد الاحتجاز بمن فيهم رئيس الوزراء وقتذاك عبدالله حمدوك، وكان لهذه القرارات أثرٌ مزدوج في المجتمع السوداني؛ فبعض القوى السياسية والشعبية أيّدتها كونها تصحيحًا للمسار، والبعض الآخر نعتها بالانقلاب وقام بتنظيم احتجاجات متواترة للمطالبة بإعادة السلطة للمدنيين **(حسن، 2021).**

وفي 21 نوفمبر 2021م، وقع قائد الجيش السوداني ورئيس الوزراء عبدالله حمدوك اتفاقًا سياسيًا بهدف إنهاء الأزمة التي تمر بها البلاد، وتضمن اتفاق البرهان-حمدوك عدة بنود، أبرزها إلغاء قرار سابق بإعفاء حمدوك من منصبه، وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، والإسراع في تشكيل مؤسسات الحكم الانتقالي، وتكوين حكومة مدنية من الكفاءات المستقلة، وإجراء تحقيق في أحداث وقعت أثناء التظاهرات من وفيات وإصابات للمدنيين والعسكريين، واعتبر الاتفاق الوثيقة الدستورية المرجعية الأساسية لاستكمال المرحلة الانتقالية، التي يُشرف عليها مجلس السيادة **(عزام، 2021)**، لكن رئيس الوزراء عبدالله حمدوك استقال من منصبه بعد أقل من شهرين من توقيع الاتفاق، وجاءت استقالته إثر عجزه عن تشكيل حكومة وسط خلافات مع المكون العسكري للسلطة بقيادة البرهان، وعدم قدرته على تحقيق التوافق السياسي مع استمرار الاحتجاجات الشعبية **(Yezid Sayigh2022)**،

في ديسمبر 2022، توصلت الأطراف إلى توافق، حيث أفضت المحادثات بين مجلس السيادة الممثل للقوات المسلحة، والقوى السياسية المدنية، وعلى رأسها الحرية والتغيير-المجلس المركزي، إلى توقيع الاتفاق السياسي الإطارى، الذي يفتح الباب لمرحلة انتقال سياسي وتأسيس سلطة مدنية تعمل على إنهاء أزمة البلاد التي اقتربت من إكمال سنوات ثلاث عجاف، وتتمثل أهم بنود الاتفاق في أن يتولى القائد العام للجيش رئاسة الدولة، واختيار رئيس وزراء انتقالي من قبل قوى الثورة، وتنظيم انتخابات في نهاية الفترة الانتقالية المحددة بعامين**(Michael Young 2023).**

وبشكل عام، تتمحور الخلافات الحقيقية، والتي أدّت للمواجهة المسلحة بين الطرفين حول ما يلي: مسألة دمج قوات الدعم السريع في الجيش؛ إذ يُصر قادة الجيش السوداني، وعلى رأسهم الفريق عبدالفتاح البرهان، على الدمج السريع لقوات الدعم في الجيش؛ وهو الأمر الذي يرفضه حميدتي. وفي هذا الخصوص، أكد البرهان إنه وقع على الاتفاق الإطارى (5 ديسمبر 2022م)؛ لأنه يحقق مبدأ الدمج، وإن لم يتحقق ذلك فلن يمضي في الاتفاق للأمام والتي أعتبرها قضية أمن قومي. كما طالب الجيش أيضًا بجعل شركات قوات الدعم السريع تابعة لوزارة المالية والإجراءات الحكومية المعروفة، واشترط أن يكون هو من يحدد تحركات وانتشار القوات وفق عملية الدمج، وهو ما رفضته قيادة قوات الدعم السريع **(روسيا اليوم، 2023)** ، وقد رأت قيادة الجيش وعلى رأسهم البرهان في هيمنة حميدتي على السلطة في المستقبل تهديدًا أمنيًا، بل رأوا في طموحه السياسي تمهيدًا للتمرد إن لم يتم دمج قواته في الجيش بشكل سريع، وتأكيدًا لذلك، أكّد الجيش السوداني أنّ الأطماع الشخصية لقيادة الدعم السريع هي التي من الممكن أن تفجر الصراع **(سكاي نيوز، 2023).**

ومع إصرار قوات الدعم السريع بأن تظل جيشًا موازيًا للقوات المسلحة السودانية النظامية ولمدة (10) سنوات في مواجهة ما طرحته القوات المسلحة بضرورة إكمال الدمج خلال عامين؛ باعتبار أنّ وجود جيش وطني واحد ومهني يحتكر استخدام السلاح ويحمي الحكم المدني هو شرط أساسي لقيام نظام ديمقراطي سليم.

فشلت ورشة العمل في الخروج بتوصيات متفق عليها، ثم شرعت قيادة قوات الدعم السريع في حشد أعداد كبيرة من قواتها بكامل تسليحها في أنحاء مختلفة من العاصمة الخرطوم وما حولها وبعض المدن الأخرى دون موافقة قيادة الجيش أو التنسيق معها، وأنشأت معسكرات لها قرب المطارات بهدف وضعها في مرمى نيران مدفعيتها لتحييد الطيران العسكري، كما أقامت مقارها أمام وقبالة مقار الجيش وفي مداخل العاصمة، وبعد مهاجمته لمواقع الجيش بمطار مروي والقيادة العامة ومطار الخرطوم حيث بدأ الصراع المسلح **(معهد السياسة والمجتمع، 2023).**

بحسب ما يشير إيشان ثارور في صحيفة "واشنطن بوست"، فبعد أن كانا جزءًا من المؤسسة العسكرية التي قررت عام 2019م الإطاحة بالرئيس السابق عمر حسن البشير، تعاون البرهان وحميدتي في إسقاط حكومة هشة بقيادة مدنية في 25 أكتوبر 2021م، وتلاعبًا بالمعارضين المدنيين والنشطاء المؤيدين للديمقراطية، وأصبح الاثنان عالقين الآن في صراع داخلي كلاسيكي في بلد مزقته الميليشيات وحركات التمرد لفترة طويلة.

ويرى آلان بوسويل، كبير المحللين لمنطقة القرن الأفريقي في مركز أبحاث مجموعة الأزمات الدولية، أنّ كلا الجانبين لهما قواعد عسكرية في جميع أنحاء البلاد، وكلاهما يرى هذه المعركة من منظور وجودي، ولهذا فإنّ استمرار القتال يؤكد أنه صراع خالص على السلطة لمَن سيسيطر على السودان **(الشامي، 2023).**

كشفت هذه التطورات عن عدد من مؤشرات الهشاشة في الدولة السودانية؛ إذ برز ضعف احتكار السلطة لاستخدام القوة من خلال وجود قوات عسكرية موازية للجيش وهي قوات الدعم السريع، وعجز السلطات الانتقالية عن دمجها ضمن مؤسسة الجيش النظامي. كما عكست الأزمة ضعف شرعية المؤسسات السياسية نتيجة لانعدام الثقة بين المكونات العسكرية والمدنية، وتعطل تنفيذ بنود الوثيقة الدستورية، كذلك برز ضعف فعالية مؤسسات الدولة في عدم اتمام هياكل السلطة الانتقالية، وتزايد الانقسامات بين مختلف الأطراف، بما أدى إلى تآكل الدولة وعجزها على إدارة الخلافات عبر المؤسسات القانونية. وانتهت هذه المعطيات مجتمعة إلى انتقال التنافس السياسي إلى مواجهة عسكرية في أبريل 2023 بين الجيش وقوات الدعم السريع، بما يعكس تحول الدولة من مرحلة الهشاشة والسيولة السياسية إلى مرحلة الانهيار الأمني، وهو ما يتوافق مع مؤشرات نظرية الدولة الهشة التي ترى أن ضعف المؤسسات، وتعدد مراكز القوة، وغياب التوافق بين النخب الحاكمة، تمثل عوامل رئيسية تقود إلى اندلاع النزاعات الداخلية وانهيار الدول.

المحور الرابع: الأهمية الجيوسياسية للسودان بالنسبة للأطراف والدولية:

لعب موقع السودان الاستراتيجي الواقع في الجزء الشمالي الشرقي للقارة الإفريقية دورًا أساسيًا في ترسيخ مكانته كجسر استراتيجي، والنظر إليه بوصفه المدخل الأنسب لإفريقيا جنوب الصحراء عبر بوابة البحر الأحمر، واعتباره حلقة وصل تربط بين شمال القارة وجنوبها، وبوابة مركزية لشرق ووسط وغرب القارة الإفريقية، خاصة أنه يُجاور دولاً مهمة عديدة، هي مصر وليبيا وإثيوبيا وجنوب السودان وتشاد وإفريقيا الوسطى، فضلاً عن أنّ ارتباطه بحكم واقع القرب الجغرافي والتأثير الجيوسياسي، بعدة مناطق استراتيجية تشهد تنافسًا دوليًا وإقليميًا ساخنًا مثل الشرق الأوسط والخليج العربي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط.

وهو أيضًا جزءٌ من منطقتين استراتيجيتين هما: القرن الإفريقي والبحر الأحمر، حيث يمثل السودان نقطة انطلاق للقرن الإفريقي، وهي المنطقة التي أخذت أهميتها في إطار المعادلات والتفاعلات الإقليمية في التنامي على نحوٍ ملحوظ، كما أنه يُطل على البحر الأحمر الذي يُعد أحد النقاط الاستراتيجية المهمة في العالم، مما يمنح السودان ثقلاً استراتيجيًا يعززه وجود مضيق باب المندب عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وقناة السويس في الشمال، واللذين يمرُّ عبرهما ما يُقدَّر بنحو 700 مليار دولار من التجارة الدولية؛ الأمر الذي يجعل السودان وثيق الارتباط بتفاعلات النظامين الإقليمي والدولي **(عسكر، 2021).**

لدى روسيا والقوى الغربية الكبرى على حد سواء مصالح سياسية واقتصادية وأمنية كبيرة في السودان، وتخشى روسيا مثلاً من أن يؤثر الصراع الحالي على التصديق على الاتفاقية بين موسكو والخرطوم، بشأن إنشاء مركز لوجستي للبحرية الروسية في السودان، والذي يخطط له لكي يصبح قاعدة أو مركز لوجستي مهم للبحرية الروسية؛ لأنها تتيح إمكانية الوصول المباشر إلى جمهورية إفريقيا الوسطى غير الساحلية ومنطقة الصحراء والساحل، حيث تعمل شركات التعدين الروسية.

كما أنّ السودان يمثل أهمية جيوسياسية للدول الكبرى، فهو يعني (200) مليون فدان من الأراضي الزراعية الخصبة، و(11) نهر جاري، و(102) مليون رأس ماشية و(400) مليار متر مكعب أمطار سنوية، و(1.4) مليون طن من اليورانيوم، و(6.8) مليار برميل من النفط، و(85) مليار متر مكعب من الغاز.

ويحتل السودان الترتيب الثاني في إنتاج الذهب على مستوى القارة الإفريقية؛ إذ يبلغ إنتاجه السنوي أكثر من (90) مليون طن بقيمة تصل لخمسة مليارات دولار، وقد عُرف أيضًا بسلة غذاء العالم، وتتعدد موارده من فضة ونحاس وغير ذلك بالتوازي مع موقع استراتيجي، حيث يعتبر البوابة للقرن الإفريقي، لذلك، فهنالك حرب خفية بين روسيا والصين من ناحية والغرب – أميركا وحلفاؤها الأوروبيون – على السيطرة والتواجد في دول إفريقية عديدة من بينها السودان وليبيا وإفريقيا الوسطى وموزمبيق ومالي.

حيث كشفت صحيفة "ديلي تلغراف" البريطانية، عن أنّ روسيا استعدَّت للمقاطعة والعقوبات الغربية بأطنان من الذهب المستجلبة من السودان، وهو ذهب يمثل (23%) من الاحتياطي الروسي؛ أي ما قيمته (144) مليار دولار، وذلك بعد ما كشفت الصحيفة في تقريرها أنّ الكرملين هو المستفيد الأول من الذهب السوداني الذي يتم تصديره من السودان بواقع (30) طنًا سنويًا عبر طائرات صغيرة إلى روسيا بعدما منح المكون العسكري امتيازات للروس عبر الترخيص لشركات روسية في الاستثمار في الذهب **(المركز الأوروبي للدراسات، 2023).**

لقد كان النفط هو أحد الاسباب الرئيسية التي أدّت إلى انقسام السودان إلى الشمال والجنوب، ولازالت الموارد الطبيعية مثل: خامات الحديد والنحاس والفضة والمايكا والمنغنيز والكروم والبلاتين والتالك والرمال السوداء والرخام وغيرها من الموارد، التي تزخر بها السودان هي أحد اسباب الصراع ربما تفتح الباب واسعًا لتغذية صراعات أهلية أخرى، خصوصًا مع تساهل الدولة في مسألة التعدين الأهلي والاستنزاف المستمر الناتج من الاستغلال المفرط، وفي ظل حكومات هشة لا تستطيع استثمار الموارد الطبيعية لصالح الشعب السوداني.

يُعد الذهب في الحرب الحالية بين قوات الجيش بقيادة " البرهان" وقائد قوات الدعم السريع " حمدان دقلو" الذي يضع يده على مواقع مهمة من مناجم الذهب؛ فهو أحد الدوافع الرئيسية التي يسعى إليها "حميدتي" للحفاظ على سلطته ونفوذه، يحتل السودان المركز الـ 13 عالميًا في إنتاج الذهب، ويمثل المعدن الأصفر نصف صادرات السودان ويهرب حوالي 80% من الإنتاج، بينما تقدر الاحتياطات غير المستغلة بنحو 1550 طنًا **(عبدالفتاح، 2023).**

يعتبر ملف الذهب أحد الاعتراضات الرئيسية بين كل من "البرهان وحميدتي"، نتيجة العلاقة بين "حميدتي" وقوات فاغنر الروسية التي تسببت في الخلاف بينهما، حيث تقرب "حميدتي" من روسيا وقدم لها الدعم للتنقيب عن الذهب عبر شركة فاغنر الروسية، واتفق "حميدتي" مع روسيا على صفقة لبناء قاعدة عسكرية روسية على البحر الأحمر، لكن لم يستطع تمريرها بسبب رفض البرهان نتيجة حسابات إقليمية ودولية أخرى **(فاروق، 2023).**

ويرى محللون أنّ الدولة التي تستطيع الهيمنة على المشهد السياسي في السودان ستتمكن من التحكم في المثلث الغني باليورانيوم، الذي يمتد من دارفور إلى جنوب ليبيا وشرق تشاد، وهو مثلث مهم لمستقبل الوقود النووي الذي تسيطر عليه روسيا حاليًا، في وقت تواجه أوروبا أزمة طاقة، وذلك إضافة إلى أهمية اليورانيوم العسكرية.

بينما كان لواشنطن تأثير محدود في السودان خلال العقود الأخيرة، إلّا أنّ هذا بدأ يتغير بعد إطاحة بحكم البشير قبل نحو أربع سنوات، وبدأت البلاد في التحرك نحو الديمقراطية وفق محللين، وتنظر واشنطن إلى السودان كلاعب سياسي مهم على الصعيد الإقليمي، ولديه موانئ استراتيجية وموارد طبيعية هائلة، مثل الذهب والنفط واليورانيوم.

وبناءً على ذلك عمل الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" في 23 أكتوبر 2020م على إخراج السودان من لائحة الدول الداعمة للإرهاب، وبالتزامن مع هذه الخطوة دخل السودان في دائرة التطبيع مع إسرائيل، باتفاق الطرفين على البدء في خطوات من التعاون الاقتصادي والتجاري مع التوقيع رسميًا على قرار رفع السودان من لائحة الدول الراعية للإرهاب، واستمرار تعاملها مع صندوق النقد الدولي من أجل إعفائها أو جدولة ديونها الخارجية البالغة 60 مليار دولار بمساعدة دول أصدقاء السودان، وتسعي إسرائيل من خلال توثيقها للعلاقات مع الدول الافريقية ولاسيما السودان إلى توفير مخرجًا لها من العزلة في المنطقة العربية، وذلك من خلال إيجاد قواعد، وعلاقات تجارية وسياسية وأمنية تشكل بديلاً عن أطراف أخرى في المنطقة العربية **(الزبيدي، 2021).** وفي ظل إدارة الرئيس "جو بايدن" عملت الخارجية الامريكية إلى إغراء الخرطوم بالفوائد الجمة التي ستجنيها من التقارب معها والاستمرار في تطبيع العلاقات مع إسرائيل، وعلى رأسها المضي قدمًا في مرحلة الإعفاء الكامل من الديون، والمساعدات المالية والاستثمار. وترى الولايات المتحدة في السودان ساحة معركة رئيسية في الصراع الأكبر ضد صعود موسكو الجيوسياسي في القارة الإفريقية، وتستهدف من خلال السودان محاصرة النفوذ الاقتصادي لبكين في أفريقيا **(العربي الجديد، 2023)** .فيما تخطط الولايات المتحدة لمزيد من الانتشار في البحر الأحمر، حيث أرسلت فعلاً بعض القوات الخاصة البرية والقطع البحرية تحت مسمى الإجلاء، فيما تشير تقارير استخباراتية إلى أنها تخطط لإبقائها، خاصة بعد تواصل "بلينكن وحميدتي" الذي دعا إثرها إلى التدخل الدولي.

كما ويعتبر إقليم دافور والذي تبلغ مساحته حوالي مليون كلم مربع غنية بخام البترول واليورانيوم والغاز ومناجم كبيرة لاستخراج الذهب، ما سيسمح أيضًا بتوسيع نفوذ حميدتي ومن ثم الولايات المتحدة حتى مناجم الذهب في تشاد وإفريقيا الوسطى **(المركز الاوروبي للدراسات، 2023)**.

إقليميًا أدت بعض القوى أدوارًا مزدوجة؛ إذ وصف قادة الجيش السوداني الدور الاماراتي بالتخريبي والداعم لقوات الدعم السريع، بينما سعت مصر والسعودية إلى محاولة تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتصارعة، وحثهم على ضرورة ايجاد حل سياسي عبر منبر جدة التفاوضي، ومؤتمر دول الجوار، ومع ذلك ظل الموقف الرسمي المصري داعم للمؤسسة العسكرية بوصفه يمثل الشرعية **(حامد، 2022، ص45).**

بقدر ما تراقب الولايات المتحدة دعم مصر وعدد من الدول العربية المؤثرة لقائد الجيش البرهان؛ باعتباره رأس الحكم الحالي في السودان، بقدر ما يزعجها تطوير روسيا و"مجموعة فاغنر" علاقات واتصالات واضحة مع قوات الدعم السريع بقيادة حميدتي التي تسيطر على الجزء الأكبر من مناجم الذهب المربحة في السودان، والتي منحته خطًا مستقلًا واضحًا للتمويل لتغذيه تجارة غير مشروعة للخام الذي يتم تهريبه ويقع في أيدي روسيا، وتخشى واشنطن من توسع نفوذ "فاغنر" في المنطقة، حيث أقامت علاقات مع من خططوا للانقلاب في مالي وبوركينا فاسو، ونفذت عمليات لمكافحة التمرد في

جمهورية أفريقيا الوسطى، وفي الوقت ذاته حذر مسؤولون فرنسيون وأميركيون من نفوذ الكرملين المتزايد في منطقة الساحل المضطربة.

وتنشط شركة "فاغنر" أيضًا في جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث اتهمت جماعات حقوقية أفراد المجموعة الخاصة الروسية بقتل المدنيين في مواقع التعدين، وشاركت أيضًا في الصراع الدائر في ليبيا.

وعلاوةً على ذلك، تتطلع قوى دولية مختلفة إلى الساحل السوداني المطل على البحر الأحمر، بما في ذلك روسيا، التي لديها اتفاق محتمل لإنشاء قاعدة بحرية في السودان من شأنها أن تمنح موسكو طريقًا إلى المحيط الهندي **(الشامي، 2023)**. كما يرى معهد الدراسات الدولية في كوبنهاغن، أنه رغم انخفاض الصادرات النفطية السودانية بشكل حاد عندما انفصل جنوب السودان واستفرد بـ 80% من موارد النفط في البلاد، إلّا أنّ الصين لا تزال واحدة من الشركاء التجاريين الرئيسيين ومستثمرًا نشطًا في العديد من القطاعات، بما في ذلك قطاع التعدين.

وبالنسبة لبكين، هناك الكثير من المواطنين الصينيين في السودان يعملون في البنية التحتية والخدمات، وكذلك في بقايا صناعة النفط، وكان السودان سادس أكبر مصدر نفطي أجنبي إلى الصين قبل فصل الجنوب، حيث وفر 5.5% من احتياجاتها.

ويرى محللون أنّ الموارد التي يحتوي عليها السودان المتنوعة، بين المعادن والنفط والمياه والزراعة، فضلًا عن موقعه الاستراتيجي، باتت مهمة جداً للدول الأوروبية وأميركا والصين وروسيا، التي تبحث عن النفوذ والثروة في وقت تتراجع فيه مستويات المعيشة في أوروبا وتحاصر فيه الصين بصناعاتها الرخيصة الأسواق الغربية **(العربي الجديد، 2023)**.

بينت هذه المعطيات أن السودان لا يواجه مجرد صراع على السلطة بين الأطراف الموجودة الان، بل يعاني من مظاهر بنيوية للهشاشة متجذرة، إذ تحوّل موقعه الجيوسياسي، وموارده الطبيعية إلى عامل جذب للتدخلات الخارجية، وتغذية للتنافس في الداخل في الوقت نفسه. فمن جانب نظرية الدولة الهشة، يظهر ضعف احتكار السلطة لاستخدام القوة في بروز قوات الدعم السريع كفاعل موازٍ للمؤسسة العسكرية، أضافة إلى كونها تمتلك علاقات خارجية، وتمتلك مصادر تمويل مستقلة من الذهب والتهريب، الأمر الذي أضعف سلطة الدولة. كما تتجلى الهشاشة ايضًا في انهيار الشرعية السياسية من خلال تعثر الانتقال المدني-العسكري، وتعطل الوثيقة الدستورية، الأمر الذي أفقد الدولة القدرة على إنتاج مرحلة انتقالية مستقرة. وإلى جانب ذلك، تعكس الأزمة ضعف الدولة وعجزها عن ضبط مواردها الطبيعية، وإدارة التنافس حولها، سواء في قطاع الذهب أو الموانئ أو العلاقات الخارجية، وهو ما جعل هذه الموارد تتحول من داعمة للتنمية والاستقرار إلى وقود للحرب. وبذلك فإن الحرب التي اندلعت في أبريل 2023 تمثل نتيجة مباشرة لتراكم مظاهر الهشاشة السياسية والأمنية والاقتصادية، وتؤكد النظرية أن تعدد وتنوع مراكز القوة، وتآكل الشرعية، وتدخل الاطراف الخارجية، كلها عوامل تدفع السودان نحو مزيد التمزق وفقًا لافتراضات نظرية الدولة الهشة.

المحور الخامس: تداعيات الحرب في السودان على دول الجوار الإقليمي:

تكشف الحرب في السودان عند تحليلها في إطار النظام الإقليمي، عن حالة من التوافق على أن تداعياتها تجاوزت حدودها المحلية لتزداد تعقيدًا وتداخلًا علي الصعيدين المحلي والخارجي، وتصبح عاملًا مؤثرًا في استقرار الإقليم برمته، فقد أفرزت الحرب آثارًا متشابكة ومتزايدة على كافة الاصعدة، قد تعيد تشكيل طبيعة التفاعلات بين دول الجوار الإقليمي، ويزداد هذا التأثير وضوحًا ظل النزاع حول بعض القضايا الحدودية مع بعض الدول لاسيما منها أثيوبيا ومصر وجنوب السودان، الأمر الذي يجعل الأزمة السودانية أساسًا لتصاعد لتوترات محتملة على المستوى الإقليمي.

يتضح أنّ هذه الحدود تحمل في طياتها هشاشة أمنية ناتجة من عدم الاستقرار الإقليمي، مما نتج منه مشكلات تتعلق بالتهريب بما فيه تهريب البشر والسلع والتجارة غير المشروعة.

ومن المتوقع أن تزيد المخاطر على حدود السودان مع جيرانه بتزايد أمد الصراع، مما يخرج هذه المشكلات عن إطار الحل الممكن، إضافة إلى ذلك ستوفر ظروف الحرب في السودان الذي يوصف بأنه معبر للهجرات والتهريب وبيئة خصبة للجماعات الإرهابية التي ستستفيد من انعدام الأمن، وانشغال قوات الجيش على الحدود بالحرب في الداخل.

وقد تستفيد هذه الجماعات من وجود منافذ لا تخضع للتغطية الأمنية لتفتح نقاط اتصال بينها وبين مراكز الجماعات في دول أخرى، مثل جنوب السودان وتشاد وليبيا ومالي وبوركينا فاسو ونيجيريا وغيرها، وتزودها بالأسلحة والدعم **(عبد الفتاح، 2023)**. وبحسب ما يقول كاميرون هدسون الباحث في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن، والذي يحذر من أنّ جيران السودان بما في ذلك جنوب السودان وتشاد وليبيا وإثيوبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى يعانون بالفعل من اضطرابات داخل حدودهم، وقد تتزايد هذه التحديات بعد أحداث السودان.

ويشير وزير النفط السابق بجنوب السودان، "حزقيال لوال جاتكوث"، إلى أنّ عدم الاستقرار في السودان يعني عدم استقرار المنطقة، وقد يكون جنوب السودان، أول المتضررين، حيث يعتمد على حقول النفط التي توفر 90 في المئة من عائداته، ولا يمكن تصدير النفط إلا عبر خط أنابيب يمر عبر السودان إلى البحر الأحمر.

كذلك تخشى تشاد، التي تشترك في حدود طويلة يسهل اختراقها مع السودان، استمرار القتال، حيث يمكن للمتمردين والميليشيات عبور الصحراء المشتركة بين البلدين، والأهم أنّ "حميدتي" تربطه علاقات عميقة بالمنطقة الحدودية، وهو ينحدر من منطقة دارفور في غرب السودان، وله روابط عائلية في تشاد، كما أنّ قوات الدعم السريع التابعة له انبثقت من قوات "الجنجويد" التي اتهمتها الأمم المتحدة بالقيام بعمليات اغتصاب جماعي وحرق القرى والقتل خلال حرب دارفور

التي استمرت 20 عامًا. وعبّر دبلوماسيان غربيان عن اعتقادهما بأنّ القيادة التشادية تخشى أن تكون لدى "حميدتي" طموحات إقليمية، وأنّ هذا يفسر جزئيًا مسارعة تشاد إلى إغلاق حدودها مع السودان في محاولة لمنع امتداد الصراع إليها، ما قد يؤدي إلى زعزعة استقرار تشاد **(الشامي، 2023).**

ولم تسلم دول الجوار العربي لا سيما مصر وليبيا من تبعات الأزمة السودانية، ولكل منها أزمة داخلية مختلفة وتعاني من عدم استقرار سياسي أو اقتصادي أو تشابك قضايا إقليمية مثل سد النهضة، حيثُ تختلف الآثار السلبية جراء الصراع في السودان، إضافة إلى الأثر الأهم الذي يمكن أن يطال أمن البحر الأحمر وانعكاساته على التجارة الدولية عبر ممراته خاصة حركة الملاحة في قناة السويس.

يرتبط السودان بجوار إقليمي معقد، أو ما يمكن وصفه بالانتشار المتتابع لآثار عدم الاستقرار، وتتخوف دول الجوار السوداني من تعرّضها لانعكاساتٍ خطيرة ما لم يتم حل الأزمة بشكل عاجل وفوري.

حيث يقول الدبلوماسي وعضو مجلس الشيوخ المصري "عمرو حلمي" بأنّ ما يشهده السودان قد لا يبقى بداخله، فإنّ تبعات النزاع ستصيب الغالبية العظمى من الدول التي لها حدود مباشرة مع السودان، ويشمل ذلك تفاقم تدفق اللاجئين، وتصاعد الإرهاب والأصولية والتطرف، وتزايد الصراعات الأثنية والعرقية.

ويرى الدبلوماسي المصري أن فرص المعاناة من تبعات النزاع ستزداد في الدول التي لا تزال تشهد حالة من عدم الاستقرار الداخلي، لاسيّما إثيوبيا وإريتريا وجنوب السودان وتشاد وإفريقيا الوسطى وليبيا، وطبقًا للمفوضية القومية للحدود السودانية، فإنّ لدى السودان 47 معبرًا حدوديًا مع دول الجوار، من خلال حدود يزيد طولها عن ثمانية آلاف كيلو متر.

ويتوقع أستاذ العلاقات الدولية بجامعة مرسين التركية تونج دميرطاش بأن الأزمة السودانية ستتسبّب في موجات لجوء باتجاه مصر، وبحسب آرائه فإنّ الاقتصاد المصري سيعاني من موجات اللجوء السودانية **(محمود، 2023).**

وتُعد السودان موردًا رئيسيًا للمواشي واللحوم الحية؛ وهي إحدى السلع الاستراتيجية لمصر، حيث تمد السودان مصر بنحو 10% من احتياجاتها من هذه السلع، وهو ما يزيد الضغط على أسعار اللحوم محليًا المرتفعة بالفعل، كما تؤدي إلى مزيد من التضخم في الأسواق المصرية، وتحتل السودان المرتبة الثانية بقائمة أكبر 5 أسواق مستقبلة للصادرات المصرية بقيمة 226 مليون دولار، كما تُعد السودان بوابة لنفاذ الصادرات المصرية إلى أسواق دول حوض النيل وشرق إفريقيا، ومع استمرار الحرب وانعدام الأمن، سيتأثر حجم التبادل التجاري بين البلدين، كما تتخوف مصر من امتداد الحرب نحو البحر الأحمر، والتأثير على حركة الملاحة في قناة السويس، وهو ما ينعكس سلبًا على الاقتصاد المصري الذي يعاني بعض الأزمات في الوقت الراهن **(Alarabiya.net،2023)**. كما تخشى مصر على تدفق مياه النيل والتأثير على حصتها المائية في ظل أزمة نقص المياه بسبب سد النهضة، وزيادة عدد اللاجئين الفارين من ويلات الحرب، مما يكبد الاقتصاد المصري مزيد من الضغوط الاقتصادية.

وتعتبر مصر من الدول العربية الأكثر اكتظاظًا بالسكان، والتي تمتلك جيشًا قويًا ولها تاريخ مشترك مع السودان في السياسة والتجارة والثقافة ومياه النيل المشتركة، وتشعر القاهرة بالقلق من الاضطرابات السياسية في الدولة الواقعة على حدودها الجنوبية منذ انتفاضة 2019م التي أطاحت "بالبشير"، والرئيس المصري "عبد الفتاح السيسي" الذي تولّى هو أيضًا السلطة بعد سيطرة الجيش على البلاد مقرّب من البرهان. والسودانيون هم أكبر جالية أجنبية في مصر وبفارق كبير، ويقدر عددهم بنحو أربعة ملايين نسمة، من بينهم نحو 60 ألف لاجئ وطالب لجوء.

وتشعر مصر والسودان اللذان يعتمدان على نهر النيل كمصدر للمياه العذبة بالقلق من التهديدات التي تتعرض لها إمداداتهما من مشروع سد النهضة الإثيوبي عند منبع النهر على النيل الأزرق، وتدفع الدولتان باتجاه تنظيم عمل السد الإثيوبي، وأي توتر في العلاقات بين الخرطوم والقاهرة قد يعرقل جهودهما للتوصل إلى اتفاق بشأن السد **(العربي الجديد، 2023).**

وتعاني ليبيا من أزمات داخلية عديدة وتحاول توحيد المؤسسة العسكرية، حيثُ تتخوف ليبيا من تأثير الحرب في السودان على ملف ترحيل المرتزقة إلى بلادهم، كما تتخوف من اللاجئين في ظل عدم الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي، وحذر وزير الدفاع الليبي السابق محمد محمود البرغثي من "أنّ ما يحدث بالسودان، بغض النظر عن نتائجه النهائية، سينعكس على الأوضاع في ليبيا؛ نظرًا لوجود حدود مشتركة هشة أمنيًا تبلغ مساحتها حوالي 320كم"، ويشير الي أنّ عناصر الفريق الخاسر بهذا الصراع قد يجدون بها ملاذًا آمنًا، وينطلقون منها نحو الأراضي الليبية **(زاهر، 2023).**

وأكّدت وكالة الاستخبارات الأمريكية في تقييم لها إنّ: "القتال في السودان بين القوات المسلحة السودانية، وقوات الدعم السريع من المرجح أن يطول، في ظل اعتقاد كلا الجانبين أنه قادر على الانتصار عسكريًا، وأنه ليس لديه حوافز تذكر للجلوس إلى طاولة المفاوضات، وأضاف التقييم أنّ الخصمين يسعيان للحصول على "مصادر خارجية للدعم"، وإذا توافرت هذه المصادر، ستفاقم على الأرجح الصراع واحتمال انتشار التحديات في المنطقة برمتها **(المركز الاوروبي للدراسات، 2023).**

تظهر تداعيات الحرب السودانية على دول الجوار الإقليمي أن آثار هشاشة الدولة لا تقتصر على حدودها الداخلية فقط، وإنما تتعداها إلى البيئة الإقليمية القريبة، وهو ما تؤكد عليه أدبيات نظرية الدولة الهشة. فقد أدى تراجع قدرة الدولة السودانية على بسط سيطرتها على كامل إقليمها الأمر الذي إدي إلى انتشار التهريب، والاتجار بالبشر، وتدفق الأسلحة، عبر الجريمة المنظمة وتنامي احتمالات نشاط الجماعات الارهابية عبر الحدود، فضلًا عن تدفقات النزوح واللجوء التي فرضت التزامات اقتصادية وأمنية على دول الجوار الإقليمي. كما انعكست هشاشة الدولة السودانية على المصالح الاستراتيجية للدول

الإقليمية، بما في ذلك الأمن المائي، ونقل التجارة الدولية، وأمن الطاقة، وملف مياه النيل، الأمر الذي يؤكد أن استمرار الصراع لم يعد شأنًا سودانيًا داخليًا، بل أصبح مصدر لعدم الاستقرار الدولي والإقليمي. ومن ثم، فإن الحالة السودانية تمثل نموذجًا واضحًا لانتقال آثار هشاشة الدولة عبر الحدود الوطنية، بحيث تصبح الدولة مركزًا لإنتاج أزمات عبر محيطها الإقليمي، وهو ما يتفق مع افتراضات نظرية الدولة الهشة بشأن الترابط الوثيق بين ضعف وهشاشة الدولة وانتشار مظاهر عدم الاستقرار الإقليمي والدولي.

سيناريوهات ومستقبل الأزمة السودانية:

في ضوء تطورات الأزمة السودانية حتى عام 2026، يمكن استشراف مستقبل الصراع من خلال أربعة سيناريوهات رئيسية، تختلف في درجة احتمال تحققها وفقًا لتوازنات القوى الداخلية والإقليمية والدولية.

- **اولًا: التسوية السياسية الشاملة (سيناريو منخفض الاحتمال):** يعتمد هذا السيناريو على نجاح الوساطات الدولية والإقليمية في التوصل إلى اتفاق سياسي شامل يوقف العمليات العسكرية بين الطرفين، يعمل على تأسيس عملية سياسية تنتج حكومة توافقية تعمل على الوقف الفوري لإطلاق النار، ودمج قوات الدعم السريع في المؤسسة العسكرية، وفق خطة وجدول زمني يتم الاتفاق عليه، وإعادة بناء مؤسسات الدولة، وصولًا إلى انتخابات عامة. ورغم أن هذا السيناريو يمثل الخيار الأكثر ملاءمة، فإن فرص نجاحه محدودة في ظل تزايد انعدام الثقة بين مختلف الأطراف.
- **ثانيًا: استمرار الصراع منخفض الحدة (سيناريو مرجح):** يفترض استمرار الحرب بصورة متقطعة وغير دائمة، مع نجاح الوساطات في التوصل إلى هدن مؤقتة دون معالجة اسباب الصراع، وأهمها إعادة هيكلة الجيش ومستقبل قوات الدعم السريع. ويؤدي ذلك السيناريو إلى استمرار حالة الانقسام السياسي، وضعف مؤسسات الدولة، مع بقاء البلاد في مرحلة انتقالية مفتوحة دون الوصول إلى تسوية نهائية للصراع.
- **ثالثًا: الحسم العسكري لصالح أحد الطرفين (سيناريو محتمل):** يقوم هذا السيناريو على تمكن أحد طرفي الصراع، ولا سيما الجيش السوداني النظامي، من تحقيق نصر عسكري يفرض واقعًا سياسيًا جديدًا. إلا أن الحسم العسكري حتى في حال تحققه، لا يعني بالضرورة إنهاء الصراع، إذ قد يستمر القتال، وتظل تحديات إعادة بناء الدولة واستعادة شرعيتها، واحتكار استخدام القوة قائمة، بما يجعل الاستقرار الكامل أمرًا صعب التحقيق.
- **رابعًا: استمرار التفكك واتساع رقعة الصراع (السيناريو الأكثر خطورة):** يفترض هذا السيناريو استمرار الحرب واتساع نطاقها الجغرافي، وتزايد التدخلات الإقليمية والدولية، وتفاقم الأزمة الإنسانية، وتفتت ما تبقى من مؤسسات الدولة، بما قد يقود إلى تكريس واقع تعدد مراكز السلطة، واتساع نفوذ الجماعات المتطرفة، وتحول السودان إلى بؤرة صراع نفوذ محلي وإقليمي، مع امتداد تداعيات الصراع إلى دول الجوار الإقليمي.

خاتمة الدراسة:

1. توصلت الدراسة إلى أن الأزمة السودانية التي اندلعت في أبريل 2023م لم تكن امرًا مفاجئًا، وإنما كانت نتيجة تراكمات سياسية وعسكرية ومؤسسية رافقت المرحلة الانتقالية منذ بدايتها في 2019م، وأبرزها تعثر المسار السياسي الانتقالي، وما رافقه من غياب للتوافق بين مختلف القوى السياسية والأمنية، وتباين الرؤى بشأن دمج قوات الدعم السريع في الجيش، الأمر الذي أدى إلى فشل التوافقات السياسية التي كانت قائمة، وتحولها إلى صدامات عسكرية.
2. اظهرت نتائج الدراسة ايضًا أن ازدياد الصراع أدى إلى تفاقم مظاهر هشاشة الدولة، من خلال تراجع وضعف المؤسسات على أداء وظائفها الرئيسية، واتساع رقعة النزوح في الداخل والخارج، أضافة إلى طلب اللجوء للخارج، نتيجة لتدهور الأوضاع الإنسانية والاقتصادية، إلى جانب تصاعد التدخلات الخارجية، وتعدد مبادرات الوساطة، الأمر الذي زاد من تفاقم الأزمة واتساع رقعتها.
3. بينت الدراسة أن تداعيات الأزمة قد تجاوزت المستوى الداخلي إلى الأمن الإقليمي من خلال تزايد موجات النزوح واللجوء، وتصاعد الاعمال غير المشروعة أثرت بدورها على دول الجوار.
4. وفي ضوء نظرية الدولة الهشة، أثبتت الدراسة أن تزايد مراكز القوة والنفوذ، وضعف احتكار الدولة لاستخدام العنف، وتراجع فاعلية المؤسسات السياسية والأمنية، والانقسام السياسي والعسكري تمثل مؤشرات واضحة على تفاقم هشاشة الدولة، وأن أي توافق يتطلب العمل على إعادة بناء المؤسسات الوطنية على أسس جديدة، تعزز من سيادة القانون والدستور، مع ضرورة هيكلة القطاع الأمني والعسكري بما يضمن وحدة المؤسسة العسكرية وخضوعها للسلطة المدنية.

توصيات الدراسة:

1. توصي الدراسة بضرورة التوصل إلى تسوية سياسية برعاية إقليمية ودولية تقوم على وقف الحرب، وجمع أطراف الصراع، في إطار عملية تفاوضية تؤدي إلى تشكيل سلطة انتقالية توافقية، تتزامن مع ترتيبات أمنية تشمل إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية والأمنية ودمج القوات وفق خطة زمنية معينة، وبضمانات إقليمية ودولية، بما يسهم في الحد من مظاهر الهشاشة وتهيئة البيئة اللازمة لاستعادة الأمن ومن ثم بناء الدولة.
2. ضرورة تبني مسار سياسي توافقي يضمن مشاركة كل الأطراف السودانية الفاعلة، بما يعزز شرعية مؤسسات الدولة ويحد من أسباب الانقسام ويفضي في النهاية إلى وجود ارضية مشتركة ترضي الجميع.
3. العمل على تعزيز قدرات المؤسسات المدنية من خلال دعم عملية الحوكمة الرشيدة، وتعزيزها بسيادة القانون؛ للرفع من كفاءة المؤسسات السياسية والخدمية بما يسهم في الحد من مظاهر هشاشة الدولة.

4. اتباع مقاربة بعيدة المدى لمعالجة جذور وتأثيرات هشاشة الدولة، ترتكز على عملية اعادة بناء الدولة على اسس سليمة، لتحقيق التنمية المتوازية، وتعزيز المصالحة المجتمعية، بما يحد من احتمالات تجدد الحرب.

قائمة المراجع:

1. التجاني عبد القادر حامد، الثورة السودانية وافاق الانتقال الديمقراطي، مجلة سياسات عربية، العدد54، المجلد10، 2022.
2. متوكل دقاش، تفكك الدولة في السودان: دراسة في الأسباب والعوامل (1821-2025)، مجلة سياسات عربية، العدد76، المجلد13، 2025.
3. أحمد إمبابي، أزمة السودان وإشكالية الانتقال السياسي، السياسة الدولية: 30-4-2023م، متوفر على الرابط الالكتروني: www.siyassa.org.eg/news/18555
4. أحمد أمل محمد، تقاسم السلطة الشامل وأثره علي الانتقال السياسي في السودان، مجلة السياسة والاقتصاد: القاهرة، المجلد الخامس عشر، العدد الرابع عشر، 2022م.
5. أماني الطويل، الأزمة السودانية بين المقدمات والسيناريوهات، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2023م، متوفر على الرابط الإلكتروني الآتي: www.acpss.ahram.org.eg/
6. خالد إبراهيم خليل الحبيطي، التطورات السياسية الداخلية في السودان عام 2019م والمواقف الاقليمية والدولية منها، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية: واسط العراق، 2020م.
7. الوثيقة الدستورية للمرحلة الانتقالية ما بين المجلس العسكري الانتقالي وقوى إعلان الحرية والتغيير، أغسطس 2019م، المواد 6-7-9-10-14-15.
8. أماني الطويل، قراءة في اتفاقية السلام السودانية: آفاق استراتيجية، القاهرة، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، العدد1، نوفمبر 2020م.
9. هايدي الشافعي، الأزمة السودانية: المحطات الرئيسية وأبرز اللاعبين، المرصد المصري، 22/ سبتمبر/2022م. متاح على الرابط الآتي: www.marsad.ecss.com.eg./73056
10. أحمد أبراهيم أبوشوك، الثورة السودانية (2010-2019) مقاربة توثيقية تحليلية لدوافعها ومراحلها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: بيروت، 2021م.
11. حمدي عبدالرحمن حسن، "الجيش ومعضلات التحول المتعثر في السودان"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 31 أكتوبر 2021م، https://acpss.ahram.org.eg/News/17298.aspx
12. إسماعيل عزام، "لماذا أثار اتفاق البرهان مع حمدوك غضب قوى الثورة؟" دويتشه فيله DW، 22 نوفمبر 2021م، المتوفر على الموقع الإلكتروني الآتي: https://bit.ly/3zZsL7B
13. السودان: بذور الخلاف بين البرهان وحميدتي... بداياتها وتطوراتها، موقع روسيا اليوم، 15 أبريل 2023م، على الرابط الآتي: https://cutt.us/xNRve
14. جيش السودان: لم نبدأ العدوان... والأطماع الشخصية سبب الأزمة، سكاي نيوز عربية، 15 إبريل 2023م على الرابط الآتي: https://cutt.us/Dpdb8
15. معهد السياسة والمجتمع، ندوة حوارية حول الأزمة السودانية: بحضور سفير السودان لدي سلطنة عمان، حسن سوار الذهب، بعنوان: الأزمة السودانية وموازين القوى داخليًا وخارجيًا، 5 مايو 2023م. متوفر على الرابط الإلكتروني الآتي: https://politicsociety.org./2023/05
16. طارق الشامي، الأزمة الطاحنة في السودان من وجهة ننظر أمريكية، 19 أبريل 2023م متوفر على الرابط الآتي:https://www.independentarabia.com/node/442736/%
17. أحمد عسكر، التنافس الدولي الثلاثي على السودان: دوافعه ومالاته، مركز سيتا، 24 مارس 2021 متوفر على الرابط الآتي: https://sitainstitute.com/?p=10982
18. المركز الاوربي لدراسات مكافحة الارهاب والاستخبارات: ألمانيا-هولندا، إعداد وحدة الدراسات والتقارير،23 مايو 2023 متاح على الرابط الآتي: https://www.europarabct.com/%D8%A3%
19. منى عبدالفتاح. بعد النفط...هل تهدد "لعنة الذهب" السودان؟ اندبندنت بالعربية 8 مايو 2023م. متاح على الرابط التالي: https://www.independentarabia.com
20. شيماء فاروق، تصاعد الحرب في السودان 2023م الأسباب والتداعيات، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، متوفر على الرابط الآتي: https://democraticac.de/?p=89586
21. رعد خضير صليبي الزبيدي، التطبيع السوداني الإسرائيلي، المجلة العراقية للعلوم السياسية، العدد الرابع، 2021.
22. العربي الجديد، صراع دولي وراء الكواليس على النفوذ والثروات في السودان، 25 أبريل 2023م متوفر على الرابط الآتي: https://www.alaraby.co.uk/economy
23. خالد محمود، تداعيات الأزمة السودانية على دول الجوار الجغرافي، 18/مايو2023 متاح على الرابط الآتي: https://fanack.com/ar/politics/features-insights

24. كيف تؤثر الحرب في السودان على اقتصاد مصر؟، العربية، 26 أبريل، 2023م. متاح على الرابط التالي: https://www.alarabiya.net:
25. العربي الجديد، ماهي أبرز القوى الاقليمية والدولية التي قد تتأثر بالصراع في السودان،21 أبريل 2023م متوفر على الرابط الآتي: https://www.alaraby.co.uk/politics
26. جاكلين زاهر، تخوفات من تداعيات الصراع في السودان على جنوب ليبيا، الشرق الأوسط 19 .أبريل 2023م. متاح على الرابط التالي: https://aawsat.com
27. حسن نافعة، انطباعات أولية عن الأزمة السودانية، الميادين، 19 نيسان 2023م الساعة 21:49 متوفر على الرابط الإلكتروني الآتي: www.almayadeen.net/opinion
28. منى عبدالفتاح، ما تداعيات الحرب في السودان على دول الجوار، 4 مايو 2023، متوفر على الرابط الآتي: https://www.independentarabia.com/node/447776
29. أماني خليل باخربيه، الدولة الهشة، نشر في 2020/9/10م، نشر على الربط:https://political-encyclopedia.org/dictionary
30. وائل محمود، الدولة الفاشلة بين المفهوم والمعيار، مجلة الجيش، العدد99، 2017، https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content
31. Yezid Sayigh, “Sudanese Prime Minister Abdullah Hamdok Has Resigned,” Carnegie Middle East Center, January 07, 2022.
32. Cf. Michael Young, “Will the Framework Deal Between Sudan’s Military Rulers and Civil Opposition Restore Civilian Rule?” Carnegie Middle East Center, January 12, 2023.
33. Rotberg, R. I. (2003). Failed states, collapsed states, weak states: Causes and indicators. In R. I. Rotberg (Ed.), State Failure and State Weakness in a Time of Terror (pp. 1–25). Brookings Institution Press.
34. Organisation for Economic Co-operation and Development. (2008). Concepts and dilemmas of state building in fragile situations: From fragility to resilience. OECD Publishing.
35. World Bank. (2020). Classification of Fragile and Conflict-Affected Situations. World Bank.
36. Patrick, S. (2011). Weak Links: Fragile States, Global Threats, and International Security. Oxford University Press.